العنوان: المجاز في القراءات القرآنية ودلالاته البيانية
المصدر: مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية
المؤلف الرئيسي: العمري، ظافر بن غرمان بن غارم بن محمد
المجلد/العدد: مج 4, ع 8
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2009
الناشر: معهد الامام الشاطبي - مركز الدراسات والمعلومات القرآنية
الشهر: ذو الحجة
الصفحات: 316 - 373
رقم MD: 109352
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: IslamicInfo
مواضيع: المجاز المرسل، اللغة العربية، بلاغة القرآن، القراءات ، المجاز اللغوي، المجاز العقلي، الاستعارة التصريحية، الاستعارة المكنية، الاستعارة التمثيلية، الاستعارة الاصلية، الاستعارة التبعية
رابط: https://search.mandumah.com/Record/109352

المجاز في القراءات القرآنية ودلالاته البيانية

د. ظافر بن غرمان العمري*

أستاذ البلاغة والنقد المساعد بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى

* من مواليد عام ١٣٨٤هـ بمدينة الطائف.

- نال شهادة البكالوريوس في تخصص الأدب من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٠٨هـ ، ثم نال منها شهادة الماجستير عام ١٤١٧هـ في تخصص البلاغة والنقد بأطروحته: " **التناول البياني في تفسير فتح القدير للشوكاني**"، ثم نال منها درجة الدكتوراه في ذات التخصص عام ١٤٢٥هـ ، بأطروحته: " **مخالفة مقتضى الظاهر في استعمال صيغ الأفعال ومواقعها في القرآن الكريم** " (مطبوعة).
- من بحوثه المحكمة المنشورة: "**مجازات النداء وحقيقته وأغراضهما في الخطاب القرآني**".
- البريد الإلكتروني: dhafamri@hotmail.com

الملخص

الحمد لله، وبعد: فهذا بحث يتناول المجاز بنوعية اللغوي والعقلي في القراءات القرآنية، وقد استعرض البحث في مقدمته، أهمية البحث وهدفه، وحدوده، و البحوث التي سبقت في الموضوع نفسه.

ثم عرف البحث بالمجاز وبنوعيه تعريفا مقتضبا، ثم استهل البحث موضوعاته بالقسم الأول وهو المجاز العقلي بدءا بتعريفه ثم استعراض الآيات حسب علاقات المجاز العقلي فيها. ثم القسم الثاني وهو المجاز اللغوي، وذلك على النحو التالي:

أولا: المجاز المرسل في القراءات وقد درست الآيات حسب العلاقات المصححة للمجاز فيها. ومنه خروج الاستفهام إلى معان مجازية غير معناه الأصلي حيث سلكناه في باب المجاز المرسل بناء على ما نراه راجحا مما ذهب إليه أهل العلم.

ثانيا: مجاز الحذف، ويسميه بعضهم مجاز النقصان.

ثالثا: الاستعارة التصريحية واشتملت الاستعارة الأصلية والتبعية.

رابعا: الاستعارة المكنية.

خامسا: الاستعارة التمثيلية.

وقد ناقش البحث الآيات المحتملة لأكثر من وجه ، إذ كان لا بد من استعراض بعضها في أكثر من موضع لاحتماله لوجهين من الدلالة.

ثم ختم البحث بخاتمة اشتملت على ما تُوصل إليه من نتائج. وذيل بثبت للمصادر والمراجع، ثم الفهارس.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل معجزة نبيه القرآن، وأنزله عربي اللسان، فتحدى به وأعجز أرباب البيان، والصلاة والسلام على نبي الرحمة والهدى، ومن بهديه اهتدى، وبعد:

فإن القراءات التي يُقرأ بها كتاب الله، علم من أجلّ العلوم، ولقد أسس علماؤنا لهذا العلم، وبيّنوا وجوه أدائه، ومنازل تلك الوجوه، وكان علماء البلاغة ممن عنوا به وأنعموا النظر فيه، لصلته بإعجاز القرآن الكريم وبلاغته، ولأنها بسبب من جلال نظمه، وهذه الصلة تأتي من وجهين:

أحدهما: أن قراءة الكلمة على أكثر من وجه مع كون المعنى حينئذٍ مراداً للمتكلم على الوجوه كلها لا يقع في كلام البشر، فهو مما اختص به الكتاب الكريم.

والآخر: أن في تعدد القراءات في المفردة الواحدة ما يُظهر وجوهاً بلاغية متعددة بتعدد تلك القراءات، سواء في بلاغة المفردة أو التركيب، ومعلوم أن بلاغة هذا الكتاب الكريم هي أظهر وجوه إعجازه.

والقراءات القرآنية المتواترة علم جليل، وتلاوتها والتعبد بالقرآن بها واجب، والإيمان بأنها كلام الله لا شك في وجوبه، حتى إن بعض أهل العلم كان يخشى أن يقرأ بوجه و يهمل الآخر، فربما قرأ بوجه في صلاة وبآخر في أخرى، وما ذاك إلا لإيمانهم رحمهم الله بمنزلة كل قراءة متواترة. وأنها لا تفْضُل غيرَها ولا تَقِلّ عنها مادام شرطُ التواتر متحققاً في كلٍّ.

ومن أسباب عناية البحث البلاغي بالقراءات هو أن فيها وجوهاً بلاغية

تتظاهر بتعدد القراءات، وهو مما يدخل في عناية المفسر والدارس لكتاب الله، لأنها – أي البلاغة –كما قال الزركشي: « أعظم أركان المفسر، فإنه لابد من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، من الحقيقة والمجاز، وتأليف النظم » (١). إلى غير ذلك مما ذكره.

ولا ريب أن تعدد القراءة إنما وقع لمعنى اقتضى ذلك التعدد، غير أنّ هذا المعنى ليس بالضرورة أن يتبعه اختلافٌ بين معنى قراءة وأخرى في الآية، وإنما يكون الاختلاف بين المعنيين اختلافَ تكاملٍ لا تباين، لأن القرآن محكم وهو من عند الله ولن يكون فيه اختلاف بوجه، وذلك في حال كون القراءة متواترة صحيحة.

ومن أكثر وجوه البلاغة القرآنية ظهوراً في القراءات المجازُ، وهو أحد فنون البيان، وأرحبُها أُفقاً، وأكثرها سعة وشمولاً. وإذا وقع المجاز في وجه من القراءات مع بقاء الوجه الآخر على الحقيقة فإن ذلك مما يثري المعنى ويظهر جانباً من إعجاز الكتاب الكريم، لأنه – مع تعدد وجوه الدلالة في الآية الواحدة – مرادٌ مقصودٌ متى كان صحيحاً في تفسيره وبيانه وتوجيهه لأنه تابعٌ لإرادة وقصد القراءة المتواترة ، على أن ذلك يوجب على من تعرض لشيء منه أن يكون على حذر من القول بغير علم، وعلى وجه الخصوص حين نعلم أن المجاز في القرآن خالَف فيه طائفةٌ من أهلِ العلم فمنعوه مطلقاً، ولا يصح أن يُحمل المعنى في الآية على المجاز إذا كانت الحقيقة تَسَعه. ولا يقال بالمجاز إلا متى كان مطلباً لإظهار المعنى وكشفه. أو بيان ما التبس فيها.

(١) البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي، حققه يوسف مرعشلي وصاحباه، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار المعرفة ، بيروت.

أهمية موضوع البحث:

تعد القراءات القرآنية من أهم جوانب الإعجاز القرآني، ذلك أن تعدد القراءات في الموضع الواحد من الآية، لا يؤدي إلى اختلاف وتباين في معنى الآية بل هو أكمل من ذلك وأزكى، إذ نجد تكاملاً بين وجوه القراءات، فهي تتآزر في إظهار معاني الآية، أو المعنى المجمل، ولذا فإن البحث في مجازات القراءات القرآنية يُسهم في بيان وإيضاح معنى الآية، وهو يحقق إحدى الطرق في تقصي أساليب الكتاب الكريم . ثم إن فهم القراءة يُعين على التدبر في الكتاب الكريم، وييسر حفظه.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز وجوه المجاز التي تحتملها القراءة القرآنية، ثم بيان ما يمكن بيانه من القيم البلاغية لتعدد القراءة في الآية، بما يظهر وجهاً من وجوه الإعجاز. وفائدة هذا الجانب من البحث في القراءات أيضا أن الدلالات تتعدد معانيها ، ويختص بعضها بطريقة في أداء المعنى دون الأخرى، ولا نعني بهذا تفضيلَ وجه من القراءات المتواترة على وجه آخر، بل نهدف إلى إيضاح ميزة كل دلالة في قدرتها على إظهار المعنى والكشف عن أسراره ما أمكن.

حدود البحث:

ينحصر هذا البحث في وجوه المجاز في القراءات المتواترة، وهي: « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن

الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[1]. وإذاً فالقراءة الصحيحة هي التي تحقق بها شروط ثلاثة هي:

١- صحة الإسناد فالقرآن كله متواتر.

٢- موافقة أحدِ المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

٣- موافقة العربية بوجه من الوجوه سواء كان أفصح أم كان فصيحا لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولُها بالإسناد لا بالرأي[2].

وللشيخ محمد عضيمة - رحمه الله - بحث في تلحين القراء أورده في مقدمة كتابه القيم "دراسات في أسلوب القرآن"، وبيّن نصيب كلّ قارئ في تلحين قراءته[3] وقال: « يؤسفني أن أقول: إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصاً كثيرة في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم فركنوا إليها، وعولوا عليها»[4].

وعلى هذا فإن القراءة الصحيحة هي القياس الذي ينبغي أن يعود إليه الحكم

(١) النشر في القراءات العشر ٢٤، للحافظ أبي الخير محمد بن الجزري، غير محدد الطبعة والتاريخ، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

(٢) ملخص من كلام ابن الجزري في المصدر السابق.

(٣) دراسات في أسلوب القرآن الكريم١/ ٣٤ للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، لم تحدد طبعته أو تاريخها، دار الحديث، القاهرة.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٩ .

النحوي وليس العكس. وقد اعتمد البحث كتابين أساسين هما المصدر الأول له في القراءات الصحيحة:

أولهما: كتاب الحجة في القراءات للحسين بن أحمد بن خالويه، بتحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم .[1]

وثانيهما: كتاب الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري المشهور بابن الباذش، بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش[2]. إضافة إلى مواطن للقراءة ذكرها البيضاوي في تفسيره "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"[3] لم ترد في الكتابين السابقين مع أنها من قراءات السبعة القراء المشهورين. وما ذاك إلا لأن أشهر كتب القراءات "التيسير" و"الإقناع" لم يستوعبا جميع القراءات السبع. إذ ينقل الزركشي عن أبي حيان قوله: «لم يحويا جميع القراءات السبع»[4]. وكتاب البيضاوي عُني كثيراً بالقراءات السبع.

والقراء السبعة نص على التعريف بهم ابن الباذش في الإقناع. وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وابن عامر، وعاصم، وحمزة،والكسائي.[5] وبين قراءات هؤلاء- رحمهم الله- توافقٌ واختلاف وحين تختلف القراءة في موضع فإنه

---

(١) الطبعة السادسة ، ١٤١٧هـ ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت.

(٢) الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

(٣) الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية. بيروت.

(٤) البرهان ١/ ٤٧٠.

(٥) للتفصيل والزيادة عن القراء السبعة: ينظر كتاب الإقناع ١/ ٥٥ و ما بعدها .

لا يكاد يخرج الاختلاف عن وجهين للقراءة ، وفي الأغلب من القراءات نجد أحد الوجهين قد مال إليه أكثر السبعة. وهذا لا يعني أن أحد الوجهين أصل في القراءة والآخر فرع عليه، فالذي نعتمده هنا هو أن تكون إحدى القراءتين مشتملة على المجاز، سواء أَقَرأ بها الأكثر أم قرأ بها واحدٌ منفردا.

وقد تكون القراءتان مشتملةً كلٌّ منهما على وجه من المجاز، أو تدلان على صورة واحدة من المجاز فهي حينئذ مما يعنينا هنا، ثم إن القراءة الأخرى التي ليس فيها مجاز تدخل في هذا البحث من جهة المقارنة والموازنة في كثير من المواضع للتعرف على وجوه المعاني وتوسع الدلالات بتعدد القراءات.

أما المجاز الذي يُعنى به البحث فهو كلٌّ من المجاز اللغوي والمجاز العقلي، بما يدخل تحت كلٍّ منهما من تفريعات. وما سيتناوله البحث شرطُه أن يكون أحدُ وجوه القراءة فيه مشتملاً على نوع من المجاز، أو أن يكون المجاز متحققا في أكثر من قراءة.

البحوث السابقة:

من أهم البحوث المعاصرة المتعلقة بوجوه البلاغة في القراءات القرآنية، كتاب بعنوان:"**مدخل القراءات القرآنية في الإعجاز البلاغي**"(١) للدكتور محمد إبراهيم شادي وقد نبه إلى أنه وجد أكثر الظواهر المترتبة على القراءات القرآنية تتصل بعلم المعاني، ولذلك فقد كان الكتاب موقوفاً على تلك القضايا ولم يتعرض لمسائل علم

(١) طبع الكتاب بمطبعة دار السعادة بالقاهرة عام ١٤٠٨هـ ولم تحدد الطبعة.

البيان، والذي يتصل ببحثنا من هذا الكتاب هو المجاز العقلي فحسب ، وقد استهل المؤلف الكتاب بمقدمات للدراسة من أبرزها الأغراض والظواهر الأسلوبية للقراءات وأهمها كما يذكر المؤلف:

أ- الاقتصاد في التعبير .

ب - استقصاء مقتضيات الأحوال.

ج- تحقيق التوازن بين حركة السياق والمقصود.

د - تحقيق قوة البناء والسبك.

ولكون الكتاب عُني بالظواهر المتصلة بعلم المعاني في القراءات فإن ما يتصل ببحثنا من تلك الظواهر هو المجاز العقلي فحسب، ومن أبرز ما نجده في الكتاب حول المجاز العقلي ما يلي:

١ - التمهيد الذي استهل به الموضوع وتناول تصورا عن المجاز العقلي، وفي هذا التمهيد ناقش القضايا التالية:

أ) اختلاف حدّ المجاز العقلي بين العلماء، وقد مال المؤلف إلى رأي الدكتور محمد أبو موسى(١)في ترجيحه تعريف الزمخشري على تعريف الخطيب، وقد أشار المؤلف إلى مسألة مهمة نقلها عن الدكتور محمد أبو موسى وهي أنه كان حريا بالخطيب: « أن تتسع نظرته بمقدار اتساع نظرة الزمخشري الذي ذكر أنواعاً من

(١) خصائص التراكيب ٧٩ للأستاذ الدكتور محمد أبو موسى، الطبعة الثالثة، لم يحدد تاريخها، مكتبة وهبة، القاهرة.

الملابسات أغفلها الخطيب، ومن جاءوا بعده »[1]. غير أن التعريف الذي انتهى إليه الزمخشري وعده المؤلف شاملاً يحتاج إلى وقفة سنتعرض لها في موقعها من هذا البحث.

ب) أنواع النسب التي يجري فيها المجاز العقلي.

٢- وقوف المؤلف في كتابه على مسألة مهمة نعدها من المسائل التي يعتني بها بحثنا هذا، ألا وهي مسألة التقاء القراءتين لتحقيق هدف واحد[2]. وهي مسألة ليست جديدة على البحث في التفسير البلاغي والنظر في وجوه القراءات القرآنية وصلتها بالإعجاز، وإنما الذي يحتاج إلى وقفة هو تشخيص المسائل واستظهارها وبيان وجوه تكامل القراءات، وتضافر الوجوه البلاغية في رصد المعنى وبيانه، وهو ما اجتهد المؤلف في عمله، وسنحرص على الوفاء به بتوفيق الله.

٣- استقصاؤه لقدر صالح من وجوه المجاز العقلي في القراءات، واستعراضه لمسألة الملابسة والنسبة الواقعة بين طرفي الملابسة.

ولكون الكتاب قد اقتصر على هذا الضرب من المجاز، ولم يتعرض للمجاز اللغوي فإن من المناسب أن يكون البحث الذي بين أيدينا معنياً عناية خاصة بالمجاز اللغوي إضافة إلى المجاز العقلي. وكتاب الدكتور شادي - ولا ريب - قيّم حوى مادة علمية في بابه، وعرض مسائل جديرة بالاعتناء والنظر.

---

(١) ينظر كلامه ص١٤١، وهو منقول - كما بينا - عن الدكتور محمد أبو موسى في خصائص التراكيب ص٧٥.

(٢) بنظر لذلك مثلا ص١٥٠ من الكتاب.

أما الكتاب الثاني فهو كتاب: **"التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية"** للدكتور أحمد سعد محمد. وهو كتاب تناول فيه الباحث مسائل عديدة من الوجوه البلاغية في القراءات المتواترة والشاذة، وشمل كثيراً من أبواب البلاغة. و قد عقد فيه المؤلف فصلا بعنوان: "تنوع طرائق التعبير بين الحقيقة والمجاز". وفي هذا الفصل جمع المؤلف عدداً من الآيات التي تنوعت فيها القراءات وناقش مواضع مختلفة للمجاز، ونقل أقوالا لأهل العلم في توجيه القراءات بحسب الدلالة المجازية.

غير أن الكتاب كان غرضه شمول القراءات المتواترة والشاذة ، ونحن نقصر البحث هنا على القراءة الصحيحة المتواترة كما قدمنا. ومما ترتب على منهج الكتاب أنه لم يرد في الفصل المخصص للاستعارة في المفرد إلا ما كان من القراءات الشاذة، أما القراءة المتواترة فلم يورد المصنف شيئا منها على الرغم من توفر الآيات على قراءات متواترة تُخَرَّج على وجه الاستعارة في المفرد.

ومما يلحظ على كلام المؤلف في هذا الباب أنه لم يحرر بعض المسائل فنجده ينقل عن أهل العلم ثم يمضي دون بيان الوجه الأولى والأرجح[1]، خاصة حين تتداخل مسائل البيان كما عند بعض المفسرين إذ يتناولون مصطلح التمثيل بشيء من التسامح فيطلقونه على بعض وجوه المجاز والحقيقة أيضا، فقد وردت آية هي عند البيانيين من الاستعارة التصريحية فحملها المؤلف على أنها من التمثيلية، أي أنها من المجاز المفرد وليست من المجاز المركب. إلا أن المؤلف سار على تسامح بعض أهل العلم في مثل هذه المسألة، وكان الأولى أن يبين أنها من الاستعارة التصريحية ويسلكها في مبحثها الخاص.

---

(١) ينظر لذلك ص٣٩٩ من الكتاب المذكور، عند آيتي [٨٠من سورة النمل، ٥٢ من سورة الروم].

ويؤخذ على هذا الفصل أنه لم يستوعب الآيات التي وردت في القراءة المتواترة مما يتوجه للمجاز بأنواعه، وغاية ما في الفصل عدد من الآيات أغلبها من القراءات الشاذة. وبذلك فقد خلا الفصل الذي عقده لمباحث المجاز من فوائد كثيرة اشتملت عليها آيات القراءة الصحيحة.

ونحن بهذا نحاول أن نستقصي الآيات التي وردت فيها قراءات متواترة حوت وجوهاً من المجاز له من المزايا والمحاسن ما يستحق أن يعقد له مثل بحثنا هذا، ونحن بهذا لا نقلل من عمل صاحب الكتاب المذكور ففيه جهد واضح وبحوث مفيدة.

المجاز في القراءات القرآنية

يعد المجاز في البلاغة العربية من أكثر فنونها خصوبة، وأغناها رواءً، وأقدرها على الإيضاح والتبيين لمكنون المعاني، وهو من أهم ما عُني به دارسو البلاغة، وأحسنوا البحث والاستقراء لمسائله ، إذ يأخذ قدراً ليس باليسير من المباحث البلاغية في جانبي البيان والمعاني[1]، ولا عجب أن نجد بعض الدارسين يجعل كثيراً من فنون البلاغة راجعاً إلى المجاز. و البيانيون يقسمون في اصطلاحاتهم المجاز إلى قسمين رئيسين:

أحدهما: المجاز اللغوي، وهو أن يكون التجوز في اللغة نفسها. ويعرف بأنه «استعمال اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب»[2].

والآخر: المجاز العقلي ويسمى مجازاً حكمياً ومجازاً في الإثبات، وإسناداً مجازياً،وذلك بـ« إسناد الفعل أو ما في حكمه إلى ملابس له غير ما هو له بتأوّل، وله ملابسات شتى ، فيلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، والسبب»[3].

ويتفرع من المجاز اللغوي المجازُ المرسل وهو مبني على علاقات ليست من التشبيه. والمجازُ التشبيهي "الاستعارة"،وهو مبني على التشبيه، وينقسم التشبيهي

(١) تتصل بعض مسائل علم المعاني بالمجاز اللغوي مثل استعمال الخبر موضع الإنشاء وعكسه، وخروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (مخالفة مقتضى الظاهر) . أما المجاز العقلي فهو عند المحققين يرجع إلى علم المعاني.

(٢) المطول على التلخيص ٣٤٨، لسعد الدين التفتازاني، طبع بتركيا ١٣١٠هـ

(٣) المطول ٥٧.

إلى استعارة تصريحية، واستعارة مكنية، واستعارة تمثيلية، والتمثيلية نوع من التصريحية.

ومن المجاز اللغوي أيضاً مجازُ الحذف، ويسميه بعض الدارسين مجاز النقصان[١]، وهو نقل الكلمة «عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها»[٢]، وذلك مثل أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، فيأخذ المضاف الحكم الإعرابي للمضاف إليه، وهذا الضرب مختلف عن المجاز العقلي إذ يرجع إلى اختلاف إعراب الكلمة بسبب حذف وقع في ما له علاقة بها، هذا هو مفهوم كلام الشيخ عبد القاهر في مجاز الحذف، وقد منع رحمه الله أن يوصف المحذوف بالمجاز، إذ يقول: « لا ينبغي أن يقال: إن وجه المجاز في هذا الحذفُ، فإن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازا »[٣] .

والشيخ يعني أنه لا يصح أن يُسمى كلُّ ما حذف مجازاً، وذلك لأن من الحذف مالا يترتب عليه تغيير في حكم ما بقي بعد الحذف، على ما هو معروف في باب الحذف في علم المعاني، إذ إن الحذف قد يقع في أحد طرفي الإسناد، أو في أحد متعلقات الفعل، أو في المضاف إليه، فلا يحدث تغييرا في الحكم. لأن التحول الدلالي في المجاز هو مناط تغيير الحكم الإعرابي.

(١) من ذلك ما ورد في الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي١/ ٣٠٦ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) أسرا ر البلاغة ٤١٦، للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، بتحقيق الشيخ محمود شاكر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، مطبعة المدني بمصر.

(٣) المصدر السابق .

تلك هي الأقسام الرئيسة للمجاز بنوعيه على أن هناك تقسيمات فرعية، لا مجال لذكرها هنا، إذ لا صلة لها مباشرة بالبحث، كما أن هناك تقسيماً آخر يجعل المجاز إما مفرداً، وإما مركباً، وكلا القسمين يقع في التشبيهي والمرسل، فالمجاز التشبيهي المركب هو الاستعارة التمثيلية التي مر ذكرها، والمجاز المرسل المركب هو استعمال الخبر موضع الإنشاء والعكس. وسيكون تناولنا للمجاز بحسب هذه التقسيمات الرئيسة، بما ورد منها في القراءات إذ لم يرد كل أنواع المجاز في القراءات السبعية.

أولاً: المجاز العقلي

يرجع المجاز العقلي إلى علم المعاني، هذا هو اختيار الخطيب والمحققين من بعده وهو مبنيٌّ على مفهوم كلام الشيخ عبد القاهر إذ لم يرتض أن يسلكه في الاستعارة، بل جعل التجوّز في الحكم الواقع على الكلمة لا في الكلمة نفسها، قال الخطيب: «إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان»(١). وهو باب جليل في البلاغة، وضرب من محاسن الكلام. قال عنه الشيخ عبد القاهر: « وهذا الضرب من المجاز على حِدَته كنزٌ من كنوز البلاغة، ومادةُ الشاعر المُفلِق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان، والاتساع في طرق البيان، وأن يجيء بالكلام مطبوعاً مصنوعا، وأن يضعه بعيد المرام، قريباً من الأفهام»(٢) . فنرى كيف جعله الشيخ مداداً للمفلق من الشعراء، والبليغ من الكتاب يستمدان منه قدرتها على الإبداع والإحسان حتى كأن سبيل الشاعر وسبيل الكاتب الذي يسلكانه للتوسع في طرق البيان هو المجاز العقلي.

وإذا كان هذا شأنه في كلام البشر شعراً ونثراً فإنه في كتاب الله أسمى وأعظم، وهو فيه إلى البلاغة أقرب وهي إليه تُنسب،حتى إنك لتجد المعاني الجليلة تغزر

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني١٠٨ تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

(٢) دلائل الإعجاز٢٩٥، للشيخ عبد القاهر الجرجاني، بتحقيق الشيخ محمود شاكر، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، مطبعة المدني بمصر.

وتتكاثر وراء هذا الضرب من الإسناد. ويتضح المجاز العقلي من الإسناد، أي أن الكلمة المفردة لا تكون مجازاً عقلياً حتى تُسند إلى غيرها أو تنسب إليها، فالمجاز العقلي لا ينظر إلى الكلمة المفردة وإنما ينظر إلى علاقتها بما تنسب إليه في الجملة.

وقد حدَّ الخطيب هذا الضرب بأنه « إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له، غير ما هو له بتأول»[1] ومن قبلُ بيَّن المرادَ بمعنى الفعل أنه « المصدر واسم الفاعل»[2] وهذا الحد – في ظاهره – لا يشمل أشكال المجاز العقلي كلَّها إذ يلزم منه ألا يقع في غير إسناد كل من الفعل أو المصدر أو اسم الفاعل إلى مرفوعه، لأن المفهوم من الإسناد هنا هو النسبة الواقعة بين الفعل و مرفوعه أو بين ما في حكم الفعل ومرفوعه. لذا فإن تعريف السكاكي – في نظرنا – أشمل، وهو قوله: «هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول»[3] فيدخل فيه الإسناد الواقع بين طرفين ليس أحدهما الفعل، كما هو بين المبتدأ والخبر، ويدخل فيه كلُّ ما يربطه بغيره نسبة كالنسبة بين المضاف والمضاف إليه أو الفعل والمفعول به مما ليس بين طرفيه تمامُ النسبة كما بين الفعل وفاعله. غير أنّ هذا الحدَّ – وإن كان جامعاً لأطراف المجاز العقلي – ليس مانعاً من دخول غيره فيه، ذلك أنّ الحكم لا يتوقف على النسبة في الإسناد أو التعليق أو الإضافة. فالحكم مصطلح لغوي لم يختص بدلالة بيانية خاصة، واستعماله في البلاغة لا دليل فيه على تخصيصه بالإسناد

(١) الإيضاح للخطيب القزويني ٩٨.

(٢) المصدر السابق ٩٧.

(٣) المصدر نفسه السابق.

أو غيره، وما جاء في كلام الشريف في التعريفات من أنه « إسناد أمر إلى آخر إيجابا وسلبا»[١]. لا يفهم منه الإسناد البياني بين ركني الجملة بل يحتمل بوجه قوي أن يكون الإسناد المراد في هذا التعريف إسناداً عاماً بمعنى النسبة المطلقة، بخلاف الإسناد المنصوص عليه في التعريف البياني للمجاز العقلي إذ هو نص في النسبة الواقعة بين ركني الجملة، وهو ما يجعل الإسناد الاصطلاحي البياني الذي يقع بين ركني الجملة جزءاً من الحكم، لأنه ليس كل حكم إسناداً، وإن صح العكس، ويبقى الحكم أشمل من الإسناد أو النسبة أو الملابسة.

وفي المطول يذكر السعد: «أن المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة الإسنادية أو غيرها فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز فكذا إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه وإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه لأنه جاز موضعه الأصلي فالمذكور في الكتاب[٢] إما تعريف للمجاز العقلي في الإسناد خاصة، أو لمطلقه باعتبار أن يجعل الإسناد المذكور في التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام بصريحه، كما مرّ، أو يكون مستلزما له»[٣].

ومع أن الشريف الجرجاني فسَّر تعريفهم بأن "النسبة التعليقية في الأفعال وما في معناها ملحقة بالإسنادية وإن كانت خارجة عن مدلولوتها"[٤] إلا أنه وصفه

(١) التعريفات٤١، للشريف علي بن محمد الجرجاني، غير محدد الطبعة أو تاريخها. دار السرور، بيروت.

(٢) أي التلخيص.

(٣) المطول ٥٩.

(٤) حاشية السيد على المطول ٥٦.

بالتعسف[١].

غير أن العَود إلى تسمية الشيخ عبد القاهر لهذا النوع بالمجاز الحكمي[٢] يدل على أنه لم يخصه بالإسناد الواقع في تمام النسبة، ومثله تعريف السكاكي، والحكم المراد هنا هو الحكم في النسبة لا مطلق الحكم، ولذا نحسب أنه يمكن أن يحد المجاز العقلي بأنه: **(الكلام الـمُفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم في النسبة بطريق التأول)**، ليجمع ما عند الشيخ عبد القاهر والسكاكي، وما عند الخطيب والشراح، ويمنع أن يراد بالحكم مطلقه لأن تقييده بالحكم في النسبة يجعله جارياً على كل وجوه المجاز العقلي التي لا تدخل في الإسناد الاصطلاحي، ولأن العصام حينما نقد كلام شراح التلخيص في تعريف المجاز العقلي لم يعقبه بحد جامع مانع.

وتسمية الشيخ عبد القاهر له بالمجاز الحكمي يسع غير الإسناد في تمام النسبة، على الرغم من أن شواهده لم تتناول غير الإسناد سواء كان بين الفعل وفاعله أو المبتدأ وخبره، وأحسب أنهما أكثر وجوه المجاز العقلي جرياً في الاستعمال، لذلك فقد كان عموم حديث الشيخ عبد القاهر عن إسناد الفعل إلى غير فاعله.

ولكونه مجازاً في الإثبات لا يختص بالإثبات لما يلابس الفاعل فإن من المجاز العقلي ما يكون علاقته في إيقاع الفعل على غير مفعوله لملابسته له بأن كان ذلك الملابس بعضاً من المفعول الحقيقي، كما في قراءة حمزة والكسائي[٣]، في قوله تعالى:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) دلائل الإعجاز٢٩٦.

(٣) كتاب الإقناع ٢/ ٦٠٧.

﴿ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة:١٩١] بغير ألِف (ولا تقتلوهم)، إذ لا يصح المعنى أن يكون: (فإن قتَلكم جميعاً الكفارُ فاقتلوهم) وقد ذكر الألوسي أنه « اعترض الأعمش على حمزة هذه القراءة فقال له: أرأيت قراءتك إذا صار الرجل مقتولاً فبعد ذلك كيف يصير قاتلاً لغيره؟ فقال حمزة: إن العرب إذا قُتل منهم رجل قالوا: قُتِلنا، وإذا ضُرب منهم الرجل قالوا: ضُربنا»(١). قال القونوي: « لا يصح أن يقال: "فإن قتل الكفار إياكم جميعاً أيها المؤمنون فاقتلوهم"، ولما كانت القرينة قائمة كنار على علم حُمل المعنى على المجاز العقلي فأُوقع الفعل الواقع على بعضٍ على الجميع مجازاً كما أُسند الفعل الصادر من البعض إلى الكل في مثل: "قُتل بنو فلان" وقد ثبت في موضعه(٢) أن المجاز العقلي يكون في المفعول كما في الفاعل فعلم منه أن ضمير المخاطبين عام للجميع»(٣).

ومراده بقوله: « المجاز العقلي يكون في المفعول كما في الفاعل» أن إسناد الفعل إلى ملابس للفاعل يكون مثله في المفعول بإيقاع الفعل على المفعول أو على ملابس للمفعول، وملابس المفعول في الآية بعض من المفعول. وهنا يصح أن تسمى العلاقة المفعولية أو الإيقاعية بناء على ما تقدم من كلام أهل العلم عن مثل هذه

---

(١) روح المعاني ٢/ ٧٦.

(٢) الموضع الذي يقصده هو ما أشرنا من الحديث عن أن المجاز العقلي لا يختص بالنسبة التامة بل يتعداها إلى ما سواها كالنسبة الإيقاعية في هذه الآية. وتفصيله في المطول٥٩.

(٣) حاشية القونوي ٤/ ٧٥.

الملابسة.

كما أن القراءة المشهورة في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَـٰلِحٍ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾ [هود:٤٦] من المجاز العقلي، وذلك لكون المسند (عَمَلٌ) حُكم به على المسند إليه وهو الضمير في قوله (إنه) العائد على ابن نوح، وهذا الحكم بطريقة التصرف في الإسناد بأن أُخبر بالعمل عن الإنسان، ومعلوم عن العرب أنهم متى أرادوا المبالغة في وصف الشيء وصفوه بالمصدر(١)، كقولهم: «هذا رجل عدلٌ، وذاك أخٌ صدقٌ »، « وهذه الجملة تفيد أن مضمونها تعليل لما قبلها لأنها مستأنفة في جواب لِمَ لمْ يكن من أهلي» (٢).

والتعليل بالإخبار عن ابن نوح بالمصدر ليس كافياً في المبالغة التي ذكروها حتى ينضم إلى ذلك وصفه بأنه غير صالح، وهو بمعنى "إنه عملٌ فاسد"، إلا أن الآية آثرت نفي الصلاح لغرض، قال عنه الزمخشري: « لما نفاه عن أهله نفى عنه صفتهم بكلمة النفي التي يُستبقي معها لفظُ المنفيّ، وآذن بذلك أنه إنما أنجى من أنجى من أهله لصلاحهم لا لأنهم أهلُك وأقاربُك» (٣).«فالمناقضة بين صالح وغير صالح أظهر منها بين صالح وفاسد» (٤).

(١) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/ ٢٧٤، لأحمد بن يوسف الحلبي المعروف بابن السمين، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، الطبعة الأولى ١٤٠٦، دار القلم، دمشق.

(٢) حاشية الشهاب٥/ ١٠٣.

(٣) الكشاف٢/ ٢٧٣.

(٤) حاشية ابن التمجيد١٠/ ٩٦.

وقد قرأ الكسائي ﴿ **عَمِلَ غيرَ صالح** ﴾ [١] على لفظ الفعل الماضي مسنداً إلى الضمير، ونصب (غيرَ) على أنه مفعول به، وقراءة الجمهور - إذ يظهر المجاز الإسنادي- توضح عظم ذنب ابن نوح الذي هو معصية لله ومعصية للنبي نوح عليه السلام باعتباره نبياً وباعتباره أباً، فكأن عظم الجرم ناسبه أن يوصف المجرم بالمصدر. قال الألوسي: « أصله إنه ذو عمل فاسد فحذف (ذو) للمبالغة بجعله عين عمله لمداومته عليه، ولا يقدر المضاف لأنه حينئذ تفوت المبالغة المقصودة منه، ونظير ذلك ما في قول الخنساء:

ترتعُ ما غفلتْ حتى إذا ادّكرتْ   فإنما هي إِقبالٌ وإدبارُ» [٢]

وما ذكره الألوسي هو ما أراده الشيخ عبد القاهر في الدلائل[٣] حينما منع أن يُقَدَّر في البيت مضاف محذوف فيكون المعنى (ذاتُ إقبالٍ وإدبارٍ)، وذلك لتتم المبالغة من الإخبار بالمصدر، دون تقدير مضاف. قال الشيخ عبد القاهر: « إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا: "فإنما هي ذات إقبال وإدبار"، أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول، وإلى كلام عاميٍّ مرذول»[٤].

---

(١) الحجة لابن خالويه ١٨٧، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ،مؤسسة الرسالة، بيروت. وفتح القدير للإمام محمد بن علي الشوكاني٢/ ٥٧٠،الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن كثير، دمشق.

(٢) روح المعاني ١٢/ ٦٩، وأصله في حاشية الشهاب ٥/ ١٠٣، وفي دلائل الإعجاز٣٠٠ برواية: (ترتع ما رتعت).

(٣) دلائل الإعجاز ٣٠٠.

(٤) المصدر السابق ٣٠٢.

والعلاقة هنا هي المصدرية ولم يرد في القراءات بهذه العلاقة سوى هذه الآية، وسنورد الآيات في المجاز العقلي بناء على العلاقة في كلٍّ.

وقد جعل بعض أهل العلم(1) الضمير في (إنه عملٌ) عائداً إلى دعاء نوح: « أي إن نداءك هذا عملٌ غير صالح »(2). واستبعده الزمخشري،ولعل استبعاده يرجع لِما عُلم من تكريم نوح عليه السلام عن أن يعمل عملاً يُعاتبه ربُّه عليه، ومن فوائد اجتماع قراءة الكسائي إلى قراءة الجمهور أنها تؤكد ضعف هذا التوجيه الذي استبعده الزمخشري وغيره، وتؤكد عود الضمير على ابن نوح، فتكون القراءتان متعاورتين لمعنى واحد تؤكد كل منهما الأخرى.

والملحوظ أن أكثر صور المجاز العقلي في القراءات ما تكون العلاقة فيه سببية كما في قوله تعالى:﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [البقرة:٣٦]، قرأ حمزة ﴿**فأزالهما**﴾ بإثبات الألف(3)، والمجاز يظهر في هذه القراءة، إذ الإزالة من الجنة هي إبعادهما عنها، وإسناد الإزالة إلى الشيطان مجاز عقلي، لأن الذي أبعدهما من الجنة إنما هو الله سبحانه، وكان الشيطان سبباً في ذلك الإبعاد، فأُسند الفعل إلى سببه ، وهذه القراءة تعضد وجها من تفسير القراءة المشتهرة وهي قراءة الجمهور ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ﴾ من

---

(1) ينظر لذلك زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج بن الجوزي٤/ ٨٧، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(2) الكشاف٢/ ٢٧٣.

(3) الحجة لابن خالويه٧٤ ، وفتح القدير ١/ ٨٠.

الإزلال، حيث يُحتمل معنيان، أحدهما الإزلال عن الشجرة بمعنى أنه أصدرهما «أي: فحملهما الشيطان على الزلة بسببها، وتحقيقه فأصدر الشيطان زلتهما عنها، وعن هذه مثلها قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِي﴾[١]. والمعنى الآخر هو أنه أزلهما عن الجنة"بمعنى أذهبهما عنها وأبعدهما"»[٢]. فقراءة حمزة بالألف تعضد المعنى الثاني في قراءة الجمهور وهو أن يكون الإزلال عن الجنة لا عن الشجرة، والله أعلم.

ويدخل فيما علاقة السببية كذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴾[مريم:١٩] قرأ الجمهور بالهمزة، وقرأ أبو عمرو وورش عن نافع بالياء ﴿لِيَهَبَ﴾[٣]، فأُسند الفعل إلى الملك لسببيته في ذلك الفعل، قال الشوكاني: «جعل الهبة من قِبَله لكونه سبباً فيها من جهة كون الإعلام لها من جهته، أو من جهة كون النفخ قام به في الظاهر»[٤]،وفي قراءة أبي عمرو وورش تأكيد لوجه محتمل في القراءة الأولى وهو الوجه الذي لا مجاز فيه بأن يكون «لأَهَبَ..حكاية لقوله سبحانه»[٥].

غير أن في إسناد الهبة إلى الملك نفسه نوعاً من الابتلاء لمريم، لأنه حين جاء

---

(١) الكشاف١/ ٢٧٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الحجة لابن خالويه ٢٣٦، وفتح القدير ٣/ ٣٨٧

(٤) فتح القدير ٣/ ٣٨٧.

(٥) أنوار التنزيل٢/ ٢٩.

إليها كان في صورة بشر، فقد كان تمثُّله « على ذلك الحسن الفائق والجمال الرائق لابتلائها وسبر عفتها ولقد ظهر منها من الورع والعفاف ما لا غاية وراءه» (1)، ثم يرفد ذلك أن تكون الهبة منه وهو على صورة بشر، وهما في خلوة، مما يقوي ما ذُكر من الابتلاء، إذ شدة الابتلاء تناسب حالها لأنها صِدِّيقة. فقد ظهر من هذه القراءة وإن لم تعضد وجهاً في القراءة الأخرى فإنها تظهر معنى رائعاً يؤيد قضية الابتلاء التي أريد لمريم أن تُبتلى به.

وفي قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ [مريم:25]، قرأ حفص « ﴿تُسَٰقِطۡ﴾ مثل "تُفاعِل"، وقرأ حمزة ﴿تَسَاقَطْ﴾ خفيفة السين»(2). وقرأ الباقون: ﴿تَسَّاقَطْ﴾ بتشديد السين مع فتح التاء»(3). وفي قراءة حمزة أُسند الفعل إلى النخلة للسببية، وربما جعلها بعض أهل العلم مثلُ ابن السمين(4) من إسناد الفعل إلى الجذع، والتأنيث اكتسبه المضاف من المضاف إليه.

وقد يكون في الآية قراءات عديدة، ثم تجد للمجاز العقلي موقعاً في أكثر من قراءة، وعلى غير وجه في الآية نفسها، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةٗ﴾ [الغاشية:11] قرأ الجمهور ﴿لَّا تَسۡمَعُ﴾ بفتح الفوقية ونصب ﴿لَٰغِيَةٗ﴾ أي: لا تسمعُ

---

(1) تفسير أبي السعود، المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم260، لقاضي القضاة أبي السعود محمد بن محمد العمادي، الطبعة الثانية 1411هـ، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت.

(2) كتاب الإقناع2/ 696.

(3) حاشية تحقيق كتاب الإقناع 2/ 696.

(4) ينظر لذلك الدر المصون7/ 589.

أنت أيها المخاطب، أو لا تسمعُ تلك الوجوه[١]. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتحتية مضمومةً مبنياً للمفعول ﴿ يُسمَعُ ﴾ ورفع ﴿ **لاغيةٌ**﴾ [٢]، وقرأ نافع بالفوقية مضمومة مبنياً للمفعول ورفعِ ﴿ **لاغيةٌ**﴾ [٣]، وهي على القراءات الثلاث تحتمل الإسناد المجازي على أن(لاغية) «صفة "كلمة" محذوفة على أنها للنسب أي: كلمة ذات لغو»[٤].

غير أن هناك لمحةً أخرى تتحقق مع قراءة الجمهور، وذلك بأن يكون الضمير في ﴿تَسْمَعُ ﴾ عائداً للوجوه الناعمة، ويكون إسناد السماع للوجوه إسناداً مجازياً، لأن السامع هم أصحابها، وجعلُ الإسناد للوجوه إسناداً مجازياً هو قول الشهاب الخفاجي[٥]،وهذا القول يحتاج إلى توجيه، لأن الوجوه بالنسبة لأصحابها ليست مما ذكره البلاغيون أنه ملابس للفاعل، فالذي نراه أن تكون الوجوه كناية عن أصحابها على ما ذكره ابن عاشور[٦] ثم يكون إسناد الفعل إلى الوجوه مجازا عقلياً، إذ يذكر البلاغيون أن المجاز العقلي « لا يجب أن يكون بالصراحة بل يجوز حصوله بالكناية » [٧]. أما فائدة التعبير بالوجوه عن أصحابها دون غيرها فذلك « لأن حالة

---

(١) على أن يكون اسم الإشارة فاعلاً، والوجوه بدل منه.

(٢) ونائب الفاعل (لاغيةٌ).

(٣) الحجة لابن خالويه٣٦٩، وفتح القدير ٥/ ٥٢٢. ورسم هذه القراءة هو : (تُسمَعُ).

(٤) روح المعاني ٣٠/ ١١٥.

(٥) ينظر لذلك حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، ٨/ ٣٥٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٦) ينظر التحرير والتنوير ٣٠/ ٢٩٥،، لمحمد الطاهر بن عاشور، لم تحدد طبعته أو تاريخها. الدار التونسية للنشر. تونس.

(٧) ينظر لذلك مواهب الفتاح١/ ٢٤١.

الوجوه تنبئ عن حالة أصحابها، إذ الوجه عنوان عما يجده صاحبه من نعيم أو شقوة »[1].

وهذا النوع من الملابسة بين الفاعل الحقيقي وما له به علاقة تشبه علاقة الجزئية في المجاز المرسل قد بيّن السعد أن لك فيها وأمثالها أن تجعلها من قبيل الإسناد إلى السبب [2].

و**العلاقة الثالثة** من علاقات المجاز العقلي الواردة في القراءات هي المكانية، وفيها يُسند الفعل إلى مكان وقوعه، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء:٤٢] ، « قرأ نافع وابن عامر ﴿ **تَسَّوَّى** ﴾ بفتح التاء وتشديد السين »[3]« فهو مضارع تسوَّى الذي هو مطاوع سوَّاه إذا جعله سواء لشيء آخر، أي مماثلا، لأن السواء المثل فأدغمت إحدى التائين في السين »[4]، وفي هذه القراءة تكون الأرض هي التي تتسوى بهم، أي أن يُخْفَوا فيها فلا يُميَزوا عن ترابها، فيصبحوا بعضاً منها لا يُعرفون، وحقيقة تسوية الأرض بهم إنما هي من الله تعالى، وإسناد الفعل إلى الأرض من المجاز بعلاقة المكانية لأنها ـ أي الأرض ـ مكان التسوية. وفي إسناد الفعل إلى الأرض مزية أنهم لشدة جزعهم وخوفهم من عذاب الله يوم القيامة

(١) ينظر لذلك التحرير والتنوير ٣٠/ ٢٩٥.

(٢) ينظر كلام السعد في المطول ٥٨_٥٩.

(٣) الحجة لابن خالويه ١٢٤، وفتح القدير ١/ ٥٩٣.

(٤) التحرير والتنوير ٦/ ٥٩.

يخشون لقاءه وحسابه إياهم، وذلك يؤدي بهم إلى تحاشي سؤال الله تعالى لهم، فهم يطلبون من الأرض ما تمنوه انصرافاً عن ذلك السؤال ، وهو أبلغ في بيان شدة خشيتهم، وخوفهم منه جل وعلا، لأن من خشي أحداً قصَّر عن النظر إليه، فضلا عن أن يخاطبه ويسأله.

ويُلحظ من اختلاف الفعلين بين التعدية واللزوم[1] أن في جعل الفعل لازماً بأن كانت التسوية واقعة من الأرض مزيداً من بيان خوفهم وذلك بفرارهم من أن تقع التسوية من فاعل غير الأرض، وكأنهم يريدون أن تخفيهم الأرض بفعل صادر منها هي لا يُعلم عنه غيرها، إذ لا يريدون أن يشارك في التسوية فاعل غير الأرض وكأنهم لشدة خوفهم من الله أسندوا الفعل للأرض ولم يسندوه له سبحانه مع علمهم أن الذي يسويها هو الله وذلك لخوفهم من لقائه.

والعلاقة الرابعة الواردة في القراءات هي إسناد ما هو للفاعل إلى المفعول. وقد ورد ذلك في آية أشكل فيها تخريج بعض معناها، حيث أسهم المجاز العقلي في إيضاح الوجه الذي به يظهر معنى القراءة، وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ﴾ [الأنفال: ١١] ، والقراءة لابن كثير وأبي عمرو بألف وفتح الياء والشين[2] .﴿**يغشاكم**﴾ ، قال أبو حيان: « أي: يغشاكم النعاس لأمْنِهِ، على أن إسناد الأمن إلى النعاس إسناد مجازي وهو لأصحاب

---

(١) فعل (تُسوَّى بالبناء للمفعول متعد) وفعل (تَسّوَّى بالبناء للفاعل لازم).

(٢) كتاب الإقناع ٢/ ٦٥٤

النعاس على الحقيقة ». وفي كلام أبي حيان تعليل لإسناد "الأمنة" إلى "النعاس" مع أن الأمن لأصحاب النعاس ولو لم يؤَّول الإسناد بأن يُجعل النعاسُ هو الآمن، لما صح إعراب "أمنة" مفعولاً لأجله، لاختلاف فاعلها عن فاعل التغشية، ففاعل التغشية هو الله سبحانه وفاعل الأمنة هو المؤمنون، غير أنّ إسناد الأمنة إلى النعاس بمعنى : "نعاس آمن" إنما هو إسناد مجازي كأنه قيل: "يغشاكم نعاس آمن" مع أنّ الآمن هو أصحاب النعاس،إلا أنه مثل:﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[الحاقة: ٢١] ، والراضي إنما هو أصحابها، وهذا الوجه متحقق في قراءة ﴿ **يغشاكم النعاسُ**﴾ بإسناد الغشيان للنعاس. قال ابن التمجيد: « وبهذا التأويل كان الأمَنة والغشيان فعلي فاعل واحد وهو النعاس، فهذا الوجه مبنيٌّ على أن إسناد الأمنة إلى النعاس المبني عليه جَعْلُ "أمنة" مفعولاً له؛ إسناد مجازي » [1]. حيث أُسند ما بني للفاعل إلى المفعول.

(١) حاشية ابن التمجيد ٩/ ٢٨.

ثانيا: المجاز اللغوي

يعرف المجاز اللغوي عند البيانيين بأنه: « الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة مانعة من إرادته »[١] فإن كان مبنياً على التشبيه فهو الاستعارة، وإن لم تكن علاقته التشبيه فهو المجاز المرسل[٢].

ويعد المجاز اللغوي من أكثر ما اشتملت عليه الآيات القرآنية من فنون بيانية، وذلك لسعة ما يدخل تحته من أقسام، ولما فيه من مجال واسع للصورة. وللقراءات القرآنية نصيب من هذا النوع سنراه فيما يلي.

١- المجاز المرسل:

عرفه الخطيب بأنه « ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه »[٣]. وقد ورد المجاز المرسل في القراءات القرآنية في مواطن عدة، بعلاقات مختلفة، ومنها علاقة الإطلاق والتقييد مثل خروج الأمر عن معناه الحقيقي إلى معنى الدعاء، كما بين الدسوقي في حاشيته على مختصر المعاني[٤]. حيث ورد في الآيات الكريمة في قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام حين سأل ربه أن يمدده بأخيه هارون: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي﴾

(١) المطول ٣٥٢.

(٢) ينظر بيان ذلك تفصيلا في المصدر السابق.

(٣) الإيضاح ٣٩٧.

(٤) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (ضمن شروح التلخيص٢/ ٣٢٠.

[طه : ٢٩-٣١] وفي هذا الموضع قرأ ابن عامر "أشددُ" بهمزة قطع، أي أَشددُ أنا به أزري[1]، والمراد بالقراءة المشهورة على صيغة الأمر هو الدعاء، فلفظ الأمر متى أُريد به الدعاء كان مجازاً مرسلا بقرينة الحال، وهذه القرينة تظهر من السياق ، فإن الأمر المراد به الدعاء يأتي سؤالاً للأعلى من الأدنى، ولا يتميز الدعاء عن الأمر إلا بقرينة الحال المفهومة من السياق، ففي الآية الكريمة عُلم أن الأمر مراد به الدعاء من السياق حين يسأل موسى ربَّه. ومن الفوائد البيانية في هذه القراءة أنه «فصل الدعاء الأول عن الدعاء السابق لكمال الاتصال بينهما، فإنّ شدّ الأزر عبارة عن جعله وزيراً » [2].

وقد تكون القراءة في كلمة موجبةً لقراءة في كلمة أخرى فيظهر المجاز حينئذ، ومن ذلك ما جاء بعلاقة الإطلاق والتقييد قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الأعراف:١٤٩] ، قرأ حمزة ونافع ﴿ **ترحمنا ربَّنا** ﴾ بالتاء والنصب[3]، على أن (ربَّنا) منادى مضاف فنُصِب. والنداء هنا مستعمل مجازاً في إظهار التندم، لأن حقيقة النداء هو طلب الإقبال من المنادى، فإذا لم يصح الإقبال بأن تكون الحال غير دالة على ذلك اتضح انصراف المعنى إلى غيره، وهو هنا كما أشرنا مراد به

---

(١) الحجة٢٤١. وتفسير فتح القدير للإمام محمد بن علي الشوكاني،٣/ ٤٢٩،الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن كثير ، دمشق.

(٢) تفسير روح المعاني لشهاب الدين الألوسي، ١٦/ ١٨٥،لم تحدد طبعته أو تاريخها، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٣) الحجة لابن خالويه ١٦٤. وفتح القدير ٢/ ٢٨٢.

إظهار التندم. والنداء المنصرف إلى معنى مجازي تراه كثيراً ما يقترن بالدعاء والتضرع إلى الله، فترى الداعي يبدأ دعاءه بنداء ربه ثم يشفعه بما يبين حاله ويوضح حاجته، وهو كثير في كتاب الله، و في القرآن ينطوي النداء على معان جليلة.

في إسناد الفعل إلى الضمير الدال على الغيبة (يرحمنا) ما يفيد كون ذلك من التقاول بينهم.

أما على قراءة الخطاب (ترحمنا) ما يفيد أنهم اتجهوا إلى الله ضارعين مقرين بخطئهم وضلالهم، فتكون القراءتان متآزرتين بالدلالة على أنهم ندموا وتقاولوا في أمر الرحمة ثم اتجهوا إلى الله متضرعين بخطابهم له، فالقراءتان وصفتا حالين مختلفتين؛ حال تقاولهم في حاجتهم إلى مغفرة الله ورحمته، وحال اتجاههم إلى الله وطلب المغفرة والرحمة، وهذا من التكامل بين القراءتين .

وقد تكون الآية محتملة لنوع من المجاز على قراءة، وتحتمل نوعاً آخر منه على قراءة أخرى، فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى :﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[البقرة:٣٧] إذ قرأ الجمهور برفع (آدم) ونصب (كلمات)، وقرأ ابن كثير بنصب (آدم) ورفع (كلمات)(١)، « على معنى "استقبلته" فكأنها مُكرِمةٌ له لكونها سبب العفو عنه ، وقد يُجعلُ الاستقبال مجازاً عن البلوغ بعلاقة السببية»(٢)، أي أن استقبال الكلمات لآدم سبب لبلوغها إياه، وفي جعل الكلمات

(١) الحجة لابن خالويه ٧٥. وروح المعاني١/ ٢٣٧.

(٢) روح المعاني ١/ ٢٣٧.

ذات تلقٍ بيانٌ لعظمتها وقدرتها بإذن الله على تغيير حال آدم من الإساءة إلى الإحسان فهو من المجاز المرسل بعلاقة السببية.

وفي هذه القراءة والقراءة الأخرى وجه آخر من المجاز هو الاستعارة التصريحية، وسنعرض لهذا الوجه في موضعه من الاستعارة التصريحية بإذن الله، فتلقيه للكلمات يفيد رغبته في التوبة والإقبال عليها، وتلقيها له يفيد اعتنائها به وكلا المعنيين مما يفيد إقبال العبد على ربه تائباً منيباً.

وفي قراءة حمزة ﴿**يقاتلون**﴾(1) للمفاعلة، في قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21]، وقراءة الباقين ﴿وَيَقْتُلُونَ﴾ على "يفعلون" قال أبو علي في الحجة: « كأن معنى "يقاتلونهم" أنهم لا يوالونهم ليقِلَّ نهيُهم إياهم عن العدوان عليهم، فيكونون مباينين لهم، مشاقين لأمرهم بالقسط، وإن لم يقاتلوهم كما قَتلوا الأنبياء، ولكن يقاتلونهم قتالَ المُباين المشاق لهم »(2). وهذا يفيد أن المقاتلة معبرٌ بها عن العداوة، من استعمال الملزوم في اللازم، لأن العداوة لازمة للمقاتلة. ولعل هذا هو مراد أبي علي بقوله: « لا يوالونهم » والقتل لا يدل على هذا المعنى فاستعمل لفظ "المقاتلة" لإظهار معنى العداوة وعدم الموالاة. والفرق بين القتل والمقاتلة في الدلالة على العداوة واستلزام المقاتلة للعداوة، أن المفاعلة تدل على الاشتراك في الفعل، فيكون

(1) كتاب الإقناع 2/ 618.

(2) الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي 2/ 350، تحقيق النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبي، غير محدد الطبعة، 1403هـ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

الفاعلان مشتركين في معنى العداوة، ليفيد بذلك معنى الاستمرار في ترك الموالاة، والقتل لا يدل على معنى استمرار ترك الموالاة بل يدل على وجود عداوة، وهو من أخفى الفروق بين الفعل والمفاعلة، لأن المفاعلة تدل على استمرار الفعل أما الفعل فهو يدل على حدث وانقضاء، فلو عبر بالفعل "القتل" دون المفاعلة "المقاتلة" لما فُهِم منه معنى الاستمرار المُفاد به استمرار عداوتهم لمن يأمر بالقسط. وإذاً فالمجاز المرسل هنا علاقته الملزومية. والله أعلم.

ويرد المجاز المرسل بعلاقة الاستعداد[1] ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾[البقرة:٩] إذ قرأ الحرميان[2] وأبو عمرو ﴿ **يخدعون الله** ﴾ [3] وذلك أنه سُميَ تعاطيهم لأفعال الخادِع خدعاً على الرغم من امتناع وقوع فعل الخدع على الله سبحانه وتعالى، فهو مجاز مرسل بعلاقة "الاستعداد" وذلك أن تعاطيهم لأفعال الخادِع استعدادٌ للخدع،وإن لم يقع منهم فسُموا "خادعين" ، ولا يشترط فيما علاقته "الاستعداد" أن يَؤول الشيء ضرورة لما عُبر به عنه، وهذا هو الفرق بين ما علاقته الاستعداد وما علاقته"اعتبار ما سيكون" وهو المسمى بـ "الأوْل"، لأن هذا الأخير لا بد فيه من أن يؤول المعبر عنه إلى المعبر به كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا ﴾[يوسف: ٣٦] فإن الخمر

(١) الكلام على هذه العلاقة وما يتعلق مستفاد من كلام السبكي في الإبهاج في شرح المنهاج،١/ ٣٠٤و٣١١، دار الكتب العلمية، بيروت. ومن كلام ابن المنير في كتاب الانتصاف المطبوع بحاشية الكشاف١/ ١٧٣، الطبعة الأولى ١٣٩٢، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

(٢) الحرميان هما : ابن كثير المكي، ونافع المدني، وسميا بالحرميين نسبة إلى حرمي مكة والمدينة.

(٣) كتاب الإقناع ٢/ ٥٩٧.

ههنا معبر به عن العنب الذي سيؤول خمراً.

ويقع المجاز المرسل كذلك في استعمال أدوات الاستفهام في غير معناها الأصلي، وخروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر استعمالاً اختُلِف في نوع المجاز فيه، أهو من المرسل أم من الاستعارة؟ واحتمَل بعضُ الشُّراح أن يكون من الكناية، وإن كان السعد التفتازاني لم يتكلم عن شيء من الفصل في ذلك إذ يقول: « وتحقيقُ كيفية هذا المجاز وبيانُ أنه من أيِّ نوع من أنواعه مما لم يَحُم أحدٌ حوله »[1].

بيد أنَّ من أهل العلم بعده من عرضوا لهذه المسألة، فقد حقق ابن يعقوب المغربي أنه « من المجاز المرسل لعلاقة اللزوم من استعمال اسم الملزوم في اللازم»[2]. والحق أن هذه العلاقة ألمح إليها السيد الشريف في حاشيته على المطول، وذلك بذكره مسألة الاستلزام في هذا النوع من المجاز[3].

ومقصود المغربي من كلامه السابق أن الاستفهام وهو ملزوم استعمل في لازمه من المعاني الأخرى، كالتعجب، والإنكار، والإقرار، ونحو ذلك من المعاني التي يخرج إليها الاستفهام حين يفتقر إلى ركن من أركانه وهو جهل السائل بما يَسأل عنه، لأن شرط الاستفهام أن يكون الأمر المستفهم عنه مجهولا "غير معلوم"

(١) المطول٢٣٥.

(٢) مواهب الفتاح (شروح التلخيص ٢/ ٢٩١).

(٣) حاشية السيد الشريف على المطول ٣٤٨، للسيد الشريف علي ، لم تحدد طبعته، ١٣١٠هـ، المكتبة الأزهرية، القاهرة.

بالنسبة للسائل، فإن عدم هذا الشرط كان الاستفهام على غير حقيقته.

والعصام في الأطول يجعل هذا النوع من الاستعمال المجازي للاستفهام محتملا لكل من المرسل والاستعارة دون تعيين، مشيراً إلى ما في المفتاح من هذا الإبهام في دلالة التركيب على أيٍّ منهما إذ يقول: « وهل إرادة غير الاستفهام بهذه التراكيب من قبيل الاستعارة التمثيلية، فتكون هذه الكلمات مستعملة في معانيها، أو من قبيل التجوز في تلك الكلمات كما صرح به المصنف(١)، لا سبيل إلى تعيين أحد الأمرين، بل الأمر متوطن في موطن الاحتمال »(٢).

وقد تتبع الدكتور عبد العظيم المطعني -رحمه الله- الأقوال المختلفة في هذه المسألة وانتهى إلى إيثار علاقة الإطلاق والتقييد على علاقة اللزوم، وذلك بأن يقال: « أُطلق الاستفهام من معناه الذي يفهم منه بدلالة الوضع ثم أريد منه كذا » (٣). ولم يتعرض الدكتور المطعني لما ذكره العصام في الأطول من أنه يحتمل الاستعارة أيضا. و ما يدخل في الاستعارة من هذا النوع أو يحتملها مع المجاز المرسل سنتعرض له فيما بعد عند حديثنا عن الاستعارة بإذن الله.

ومن الاستفهام المستعمل مجازاً مرسلا في القراءات ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾ [الأعراف: ١١٣]

---

(١) المراد بالمصنف ههنا الخطيب.

(٢) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لعصام الدين الحنفي، ١/ ٥٨٧ حققه وعلق عليه عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع١/ ٣٤٢. للدكتور عبد العظيم المطعني، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ مكتبة وهبة، القاهرة.

حيث قرأ « ابن كثير ونافع وعاصم ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ على الإخبار وإيجاب الأجر»[١]. والباقون على الاستفهام ﴿ **أئن لنا لأجرا** ﴾. وهو استفهام تقريري، وفي قراءة الإيجاب معنى التقرير أيضا بدلالة جواب فرعون بـ(نعم) قال الطاهر: «وعلى القراءتين فالمعنى على الاستفهام، كما هو ظاهر الجواب بـ نعم، وهمزة الاستفهام محذوفة تخفيفاً على القراءة الأولى. ويجوز أن يكون المعنى على الخبرية لأنهم وثقوا بحصول الأجر لهم، حتى صيّروه في حيز المخبر به عن فرعون، ويكون جواب فرعون بـ نعم، تقريراً لما أخبروا به عنه »[٢]. وقراءة الاستفهام أظهرت معنى التقرير وساعدت على حمل المعنى نفسه في قراءة الإيجاب.

ويذكر أبو حيان فائدة أخرى في قراءة الإيجاب، قال: « في خطاب السحرة بذلك لفرعون دليل على استطالتهم عليه باحتياجه إليهم، وبما يحصل للعالم بالشيء من الترفع على من يحتاج إليه، ومن لا يعلم مثل علمه »[٣]. وفي جملة معاني القراءتين يتضح أن القراءة التي خُففت فيها الهمزة حملت معانيَ أحدُها: التقرير لمشاركتها قراءة الاستفهام، والثاني: المعنى الذي ذكره أبو حيان وهو تطاول السحرة على فرعون ، والثالث: معنى ثقتهم بحصولهم على الأجر، وهي معانٍ تتآزر في بيان حال فرعون وهي شدة حاجته إلى أولئك الذين يَدّعي عبوديتهم له، وذلك يفيد انتقاص منزلة الألوهية التي يدعيها، وتزعزع جبروته المصطنع.

---

(١) أنوار التنزيل ١/ ٣٥٣.

(٢) التحرير والتنوير ٩/ ٤٥.

(٣) البحر المحيط ٥/ ١٣٢.

وفي المقام نفسه من الآيات قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾ [الأعراف:١٢٣]، وفيه قراءة لحفص عن عاصم « ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ على الإخبار»[١]. والاستفهام « للإنكار والتوبيخ إذ إنكار الواقع بعد وقوعه لا يكون إلا للتوبيخ» [٢].

وقد تؤدي القراءتان معنيين كل منهما لا يستغني عن الآخر لأداء غرض الآية كما في قوله تعالى: ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [العنكبوت: ٢٨]، حيث قرأ الحرميان[٣] وابن عامر وحفص على الخبر في قوله: ﴿إِنَّكُمْ﴾ وقرأ الباقون بالاستفهام ﴿ **أئنكم** ﴾[٤]. وهو استفهام إنكاري، و « القراءة على الخبر يراد به فيها لازمه وهو الذم بأقبح أحوال السفهاء »[٥]. فقراءة الخبر أظهرت ذم الفاعل وقراءة الاستفهام أظهرت إنكار الفعل، فاجتمع إنكار الفعل وذم فاعله بمجموع القراءتين.

وفي هذه الآيات التي تقع فيها القراءة بوجهين أحدهما بالهمزة والآخر بطرحها مال بعض أهل العلم إلى ترجيح وجهٍ منها على الآخر، ومن ذلك ما جاء في قراءة: ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾[الصافات: ١٦]. إذ قرأ السبعة بالهمزة عدا ابن

(١) أنوار التنزيل ١/ ٣٥٥.

(٢) حاشية القونوي ٨/ ٤٧١.

(٣) الحرميان هما: نافع المدني، وابن كثير المكي، وسميا بذلك نسبة إلى الحرمين الشريفين.

(٤) كتاب الإقناع ٢/ ٧٢٦.

(٥) حاشية القونوي ١٥/ ٤٥.

عامر قرأ بطرحها[1]. قال البيضاوي: « أصله: "أنبعث إذا متنا؟" فبدَّلوا الفعلية بالاسمية، وقدّموا الظرف وكرّروا الهمزة مبالغة في الإنكار، وإشعاراً بأن البعث مستنكر في نفسه وهو في هذه الحالة أشد استنكاراً، فهو أبلغ من قراءة ابن عامر بطرح الهمزة »[2]. وكون بعض القرآن أبلغ من بعض – ومنه القراءات الصحيحة المشتهرة – منعه فريق من أهل العلم، وهو الأولى في نظرنا. روي عن ثعلب أنه قال: « إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أُفضِّل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجتُ إلى الكلام كلامِ الناس فضلتُ الأقوى »[3]. وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: « وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يُسقِط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الربِّ تعالى بهما»[4].

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾[يوسف:٩٠]، قرأ ابن كثير، ﴿**إنَّك**﴾[5] على الخبر بغير همزة الاستفهام، وقرأ الباقون بالهمزة، فيكون الاستفهام محتملاً لوجهي الحقيقة والمجاز، وكونُ الاستفهام على حقيقته يؤكده قراءةُ ابن

(١) أنوار التنزيل ٢/ ٢٩١.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٩١.

(٣) الدر المصون ١/ ٤٨.

(٤) المصدر السابق١/ ٤٩.

(٥) كتاب الإقناع ٢/ ٦٧٢.

كثير، إلا أنَّ تركيب الجملة الاستفهامية يؤيد المجاز لأن « تحقيقَ الكلام بكلمة "إنَّ" ودخول اللام عليه قرينةٌ على أن المراد التقرير لا الاستعلام، فإن بين الاستعلام والتحقيق المذكور منافرةً تامة، لكن يرد عليه أن قوله: ﴿ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ ﴾ يلائم كون الاستفهام على ظاهره حتى لا يبعُد أن يقال إن قراءة الإيجاب مقدر فيها الاستفهام »(١).

وفي وجه المجاز يُحتمل أن يكون الاستفهام لغرض التقرير، وأن يكون غرضه الاستغراب والتعجب، وتردد المعنى المجازي بين التقرير والتعجب إذا انضم إليه معنى قراءة الإيجاب يفيد أنهم خالطهم ظنٌ أنَّ المخاطب هو أخوهم يوسف، قال ابن التمجيد: « مثلُ هذا الاستفهام لا يكون إلا بعد الظن بثبوت المستفهم عنه عندهم في الجملة »(٢).

ومن الإنكار الوارد في القراءات إنكار المتكلم على نفسه إظهاراً لتحسره وندمه، وهو غرض مفهوم من غرض آخر، كما في قوله: ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[ص: ٦٣] ، فيه قراءة لأبي عمرو وحمزة والكسائي بهمزة وصل بغير استفهام، وقرأ الباقون بهمزة استفهام(٣). « على أنه إنكار وتأنيب لها في الاستسخار منهم »(٤). وقد جعل أبو حيان الاستفهام للتقرير المؤذن بالتوبيخ لأنفسهم(٥)،

(١) حاشية القونوي ١٠/ ٤١٣.

(٢) حاشية ابن التمجيد١٠/ ٤١٣.

(٣) كتاب الإقناع٢/ ٧٤٨.

(٤) أنوار التنزيل٢/ ٣١٦.

(٥) ينظر البحر المحيط٩/ ١٧٠.

والإنكار والتقرير لا يتدافعان في الاستفهام هنا، والتوبيخ حاصل مع المعنيين.

٢- مجاز نقل الحكم (١):

ذكرنا فيما سبق أن من الدارسين من يسمي هذا النوع مجازاً بالنقصان، والذي عليه أغلب البلاغيين هو ما ذكرناه من قبل عن الشيخ عبد القاهر(٢) ومن هذا النوع من المجاز قوله تعالى:﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[المائدة:١١٢] فعلى قراءة من قرأ بالتاء ﴿**تستطيعُ**﴾ يقع المجاز بالحذف وذلك على تقدير محذوف هو "سؤال" فكأنهم قالوا :"هل تستطيعُ سؤالَ ربك"، ونرى هنا كيف نُقلت كلمة "ربك" من كونها مضافاً إليه في الأصل إلى أن صارت مفعولاً به.

ومن لطائف هذه الآية أن في القراءة المشهورة "يستطيعُ" مجازاً مرسلاً بعلاقة السببية، وذلك أنهم أرادوا "هل يُنزِّلُ ربُّك؟ " والاستطاعة أحد أسباب التنزيل «والتعبير عن الفعل بالاستطاعة من التعبير عن المسبَّب بالسبب الذي هو الفعل»(٣). لأن السؤال عن استطاعته من عدمها غير لائق به تعالى، وإنما أرادوا بذلك فعل التنزيل نفسه، فعبروا بالاستطاعة. على أنه يحتمل أن يكون سؤالهم على حقيقته أي أنهم سألوا عن الاستطاعة نفسها، بدليل قول عيسى عليه السلام بعد

(١) تسميته مجاز نقل الحكم مستفاد من كلام الشيخ عبدالقاهر في الأسرار ٤١٦، وكلام البلاغيين بعده كالسكاكي والخطيب وشراح التلخيص، ينظر مثلا المطول ٤٠٥.

(٢) ينظر لذلك مفتاح العلوم ١٨٥،لأبي يعقوب السكاكي،منشورات المكتبة العلمية الجديدة ، بيروت. والتلخيص وشروحه،٤/ ٢٣١، طباعة مكتبة الباز مكة المكرمة.والمطول ٤٠٥.

(٣) روح المعاني ٧/ ٥٩.

سؤالهم: ﴿ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ١١٢] إذ يحتمل أن يكون اعتراض عيسى عليه السلام على سؤالهم لما فيه من الجرأة على الله.

وقد منع فريق من أهل العلم أن يكون سؤالهم عن حقيقة الاستطاعة إلا أن يكون «هذا السؤال في ابتداء أمرهم قبل استحكام معرفتهم بالله عز وجل، ولهذا قال عيسى عليه السلام في الجواب عن غلطهم وتجويزهم على الله ما لا يجوز: ﴿قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ أي لا تشكُّوا في قدرة الله تعالى»[1]. إلا أن الذي مال إليه أكثر أهل العلم أن يكون السؤال بمعنى «هل يفعل؟، كما تقول للقادر على القيام: هل تستطيع أن تقوم؟ مبالغة في التقاضي» [2].

٣- الاستعـــــارة:

أ – الاستعارة التصريحية:

اشتملت آي القرآن الكريم في مواطن عدة على الاستعارة التصريحية، وفي القراءات القرآنية ورد طرف من هذه الاستعارات، فمنها ما هو متحقق في وجهي القراءة ومنها ما هو في وجه دون الآخر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾[هود:٢٨] حيث يُقرأ بضم العين والتشديد، وبفتحها والتخفيف[3] ففي قراءة التخفيف استعارة تصريحية تبعية إذ

(١) الجامع لأحكام القرآن٦/ ٢٣٥ لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) الانتصاف ٢/ ٦٥٤.

(٣) الحجة لابن خالويه١٨٦.

الفعل لا يُستعار إنما المستعار هو المصدر والفعل تابع له، فقد شُبه خفاء البينة أو الرحمة بالعمى، قال الألوسي: « وهو من العمى ضد البصر، والمراد هنا الخفاء مجازاً، يقال: حجة عمياء كما يقال: مبصرة للواضحة، وفي الكلام استعارة تبعية من حيث أنه شبه خفاء الدليل بالعمى في أن كلاً منهما يمنع الوصول إلى المقاصد » (١). إذ شُبه خفاء البينة بالعمى بجامع كون كل منهما يمنع من الوصول إلى المقاصد، ثم اشتُق من لفظ العمى "عمي" بمعنى خفي على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، والقرينة امتناع وقوع العمى في الرحمة كونه مختصاً بذي الجارحة، أو بالقلوب. ويحتمل أن « الآية لماّ أهملوها أهملتهم ولما كرهوها كرهتهم حتى صارت تستمد من إعراضهم عنها إعراضها عنهم فاستغلقت دونهم » (٢).

وفي قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾ [الإسراء:١٣] قرأ ابن عامر ﴿ **يُلَقَّاه** ﴾ بضم الياء وتشديد القاف (٣)، والاستعارة إنما هي في القراءة المشهورة بالتخفيف، قال ابن عاشور: «معنى يلقاه يجده، استعير فعل يلقى لمعنى يجد تشبيها لوجدان النسبة بلقاء الشخص » (٤)، واستعارة فعل "يلقى" لمعنى "يجد"، يوحي بأن كلاً من الإنسان وكتابِه يمضي نحو الآخر، ويؤيد هذا أن من المفسرين من جعل الضمير في "يلقاه"

(١) روح المعاني ١٢/ ٣٩.

(٢) مدخل القراءات القرآنية في الإعجاز البلاغي١٥٢، للدكتور محمد إبراهيم شادي، غير محدد الطبعة ١٤٠٨هـ، مطبعة السعادة، القاهرة.

(٣) الحجة لابن خالويه ٢١٤ ، والتحرير والتنوير ١٥/ ٤٨.

(٤) التحرير والتنوير ١٥/ ٤٨.

أي "الهاء" للكتاب فيكون فاعلاً، فكأن الكتاب يبحث عن صاحبه ويمضي نحوه كما أن الإنسان يمضي نحو كتابه الذي هو سجل عمله، وهذا من تضامن القراءات وتكاملها ورفد بعضها لبعض في إظهار المعاني الكريمة والمقاصد الشريفة لآي الذكر الحكيم.

وتظهر الاستعارة في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ ﴾[البقرة:٦١] في قراءة الجمهور "أدنى" حيث « استعير الدُنوُّ بمعنى القرب المكاني للخسة كما استعير البعد للشرف »[١]، وإنما ظهرت دلالة كلمة "أدنى" على الخسة، لمقابلتها بقوله: ﴿ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ﴾. ثم لننظر إلى موقع قراءة الكسائي من قراءة الجمهور حيث قرأ هو "أدنأ" من الدناءة[٢]، فأسهم لفظ "أدنأ" في تأكيد معنى الخسة، وهذا مما يؤكد وجهاً من وجوه إعجاز القرآن، وهو أن يُقرأ في الموضع بوجهين أحدهما متمم لمعنى الآخر.

وقد أشرنا من قبل عند قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[البقرة:٣٧] إلى أن القراءتين لكل منهما وجه مجازي، فعلى قراءة الجمهور برفع "آدم" ونصب "كلمات"،تظهر الاستعارة التصريحية، إذ يذكر الألوسي أن «المراد بتلقي الكلمات استقبالها بالأخذ والقبول والعمل بها، فهو مستعار من استقبال الناسِ بعضَ الأحبة- إذا قدم بعد طول الغيبة-لأنهم لا يدَعون شيئا من الإكرام إلا فعلوه، وإكرام الكلمات الواردة من الحضرة الأخذ والقبول والعمل بها،

---

(١) المصدر السابق.

(٢) روح المعاني١/ ٢٧٥.

وفي التعبير – بالتلقي – إيماء إلى أن آدم عليه السلام كان في ذلك الوقت في مقام البعد »[1]. وفي نصب "آدم" ورفع "كلمات" مجاز مرسل مبين في محله.

ومما يستفاد من الآية على القراءتين أن في توبة آدم بالكلمات تعليماً له ولذريته، وإلا فإن الله قادر على أن يتوب عليه بغير الكلمات، وهذا من رحمة الله أن يُعلِّم خلقه كيف يتوبون إليه.

ومما جعله المفسرون من الاستعارة التصريحية قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس:٨١] إذ قرأ أبو عمرو ﴿آلسحرُ﴾[2] وعليه فإن "ما" في قوله: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ﴾استفهامية، ويكون الاستفهام بالهمزة بدلاً من الاستفهام بـ "ما" بدل الكل، وفي النظم على هذه القراءة استفهامان، أحدهما: بالهمزة وهو تقريري[3]. وجعله أبو حيان « على سبيل التحقير والتقليل لما جاءوا به »[4]. والآخر بـ"ما" وهو استعارة تصريحية لغرض « إظهار كمال شناعة فعلهم إذ كلمة "ما" يطلب به الجنس فإذا استعمل في معلوم الجنس يفيد كمال الفخامة في مقام التفخيم وتمام الشناعة في مقام التوبيخ، إذ الشيء إذا عظم جداً يكون من باب خفيِّ الجنس ومشبهاً به، وكذا إذا قَبُح قبحاً تاماً يلحق بما خفي جنسه فيسأل بما يسأل به عن مجهول الجنس فهو في مثل هذا

(١) هذا الوجه ذكره القونوي ٩/ ٥٣٨.

(٢) كتاب الإقناع٢/ ٦٦١.

(٣) البحر المحيط ٦/ ٩٣.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٣٧.

مستعار» [١]. وإيضاح ذلك أن "ما" الاستفهامية أبهمت المستفهم عنه مع أنه معلوم لموسى أنه السحر، فإبهامه حينئذ لغرض إظهار كمال شناعته، فاستعير اللفظ الدال على الإبهام في مقام الإنكار، لمعنى القبح وكمال الشناعة بجامع خفاء الجنس فهو من الاستعارة التصريحية، وحيث إن الاستعارة في لفظ "ما" فهي من التبعية لأن "ما" وإن كان اسماً إلا أنه أشبه الحرف من جهة المعنى فهو محمول عند أهل العلم على الهمزة ، على ما تقرر في علم النحو [٢]، ثم إن مدار التشبيه في التبعية « لا يكون في نفس مفهوم اللفظ » [٣]. ولأن اسم الاستفهام لا يستقلُّ بالوصف الذي به يقوم التشبيه، بمعنى أن "ما" الاستفهامية لا تستقل بوصف "خفاء الجنس" الذي جمع طرفي الاستعارة.

هذا ولا يبعد أن يكون معنى الإبهام المعروف في "ما" الاستفهامية، هو ذاته خفاء الجنس، فيكون التشبيه قائماً على صفة مستقل بها اسم الاستفهام نفسه "ما"، وحينئذ فالاستعارة أصلية. والله أعلم. وهذا هو ما كنا قد وعدنا من قبل ببيانه فيما يتعلق بوجه المجاز في الاستفهام المستعمل في غير معناه الأصلي استعمالاً مجازيا.

ومن الاستعارة التبعية في القراءات ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٖ كَفُورٍ﴾ [الحج: ٣٨]، حيث قرأ ابن كثير وأبو

---

(١) حاشية القونوي ٩/ ٥٣٨.

(٢) ذكر النحاة أن العلة في بناء أسماء الاستفهام هو أنها تشبه الحرف من جهة المعنى، فاسم الاستفهام "ما" مشبه بهمزة الاستفهام في معناه، ينظر لذلك مثلا: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ١/ ٣٠، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، لم تحدد طبعته أو تاريخها، المكتبة العصرية بيروت.

(٣) المطول٣٧٥.

عمرو ﴿ يَدْفَع ﴾ بفتح فسكون من غير ألف(١). ومعلوم أن فعل المدافعة، ليس كالدفع، فالمدافعة من المفاعلة الدالة على المشاركة، فالاستعارة هنا بتشبيه الدفع بالمدافعة لبيان عظمة دفاعه تعالى عن المؤمنين، لأن المدافع يفعل أكثر مما يفعله من يدفع، وليس في هذا تقليل لقدرته تعالى، على معنى تفاوت القدرة فيما هو ظاهر اختلاف معنى القراءتين، لأنه سبحانه إنما يقول للشيء كن فيكون، ولا تفاوت في قدرته ولا اختلاف، ولكن تنزيل الأمر المدفوع منزلة المُدافَع لبيان عظمة فعله تعالى لمنع ضرر المشركين وغائلتهم عن المؤمنين.

وقد حمله بعض أهل العلم على أن المفاعلة لا تدل على المشاركة والفعل المتكرر من الجانبين، قال الألوسي: « وصيغة المفاعلة إما للمبالغة أو للدلالة على تكرر الدفع فإنها قد تتجرد عن وقوع الفعل من الجانبين »(٢). وتبقى الاستعارة قائمة في استعمال المفاعلة للدلالة على الفعل الواقع من طرف واحد، وهي استعارة تبعية لوقوعها في الفعل.

وقريب من ذلك استعارة المفاعلة الدالة على المغالبة للمفاعلة الدالة على المشاركة ، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوۡاْ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴾[الحج: ٥١] ، فعلى قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿ **معجزين** ﴾(٣) بغير ألف، وعلى قراءة الباقين ﴿ مُعَٰجِزِينَ ﴾(٤)فيكون معنى المفاعلة ليس على حقيقته،

---

(١) كتاب الإقناع٢/ ٧٠٦.

(٢) روح المعاني١٧/ ١٦١.

(٣) كتاب الإقناع٢/ ٧٠٧.

(٤) حاشية محقق كتاب الإقناع٢/ ٧٠٧.

قال ابن التمجيد: « ﴿ مُعَٰجِزِينَ ﴾ ليس على حقيقته، فإن حقيقة معناه المغالبة في الإعجاز، والمشركون ليسوا بغالبين على المؤمنين الساعين في تلك الآيات بالقبول فيكون مجازاً مستعملاً لمعنى المسابقة في الإعجاز التي ليست للمغالبة بل للمشاركة في السباق والعلاقة المصححة للإطلاق كون كل من المسابقين طالباً لإعجاز الآخر عن أن يلحق به كما أن المطلوب في باب المغالبة هو هذا المعنى »[1]. والاستعارة وقعت بين المفاعلة الدالة على المغالبة والمفاعلة الدالة على المشاركة، فقد شبهت المفاعلة الدالة على المشاركة بالمفاعلة الدالة على المغالبة بجامع كون كل من المتسابقَينِ طالباً سبق الآخر وتأخُرَ الآخرِ عنه، ثم استُعمل اللفظ الدال على المغالبة دون اللفظ الدال على المشاركة وإن كان المعنى للمشاركة، وذلك للمبالغة في بيان كيدهم للإسلام والمسلمين بما يجعلهم يحرصون على الغلبة لا على مجرد الاشتراك في الفعل وإن كانوا ليسوا بغالبين. والاستعارة في هذه الآية تبعية.

ومن الآيات التي احتملت التصريحية مع وجه آخر من المجاز قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا ﴾ [الأحزاب: ١٤] إذ يذكر القونوي أن في قراءة المد ﴿لآتوها﴾ بمعنى:"أعطوها" استعارةً تصريحية يؤيدها قراءة القصر ﴿لَأَتَوْهَا﴾ بمعنى جاؤوها. إذ يقول: «ويحتمل أن يكون الإيتاء أي الإعطاء مستعاراً للفعل بقرينة قراءتها بالقصر »[2]. ولم يُفسر وجه الاستعارة ونحن نجتهد في ذلك، فالوجه هو تشبيه الإتيان بالإيتاء

(١) حاشية ابن التمجيد١٣/ ٩٠.

(٢) حاشية القونوي١٦/ ٣٢٢.

بجامع سهولة الفعل وسرعة إيقاعه، لأن إعطاء ما في اليد أسهل من المجيء بالنفس والجسد، فتشبيه الإتيان بالإيتاء غرضه بيان سرعة استجابتهم وسهولة ذلك عليهم حتى إن مجيئهم الفتنة بأنفسهم يشبه إعطاء ما في اليد من جهة سرعة تخليهم عنه وتسليمه لطالبه. ولذا فقد جعل قراءة القصر قرينة على الاستعارة أي دليلا على وجه التصريحية، وليس مراده القرينة الاصطلاحية للاستعارة، فهي في هذا الوجه امتناع أن تُعطى الفتنة كما يُعطى الأمر المحسوس، وفي هذا الموضع يتأكد المعنى الظاهر من المجاز في قراءة بمعونة قراءة أخرى، والله أعلم.

ب- الاستعارة المكنية:

لم تخل الاستعارات المكنية في القراءات من أن تحتمل وجهاً آخر من المجاز، وهذا ليس بدعاً في الاستعارة بالكناية إذا علمنا أن هذا النوع من المجاز قرينته تخييلية والتخييلية استعارة أخرى أي أن قرينة الاستعارة المكنية استعارة بذاتها، من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[البقرة:٨١] حيث قرأنافع: ﴿ **خطيئاته** ﴾ بالجمع(١)، فالاستعارة هنا يحتمل أن تكون واردة في القراءتين، غير أنها في قراءة الجمع أولى وأقرب، « وقد استحسنوا قراءة الجمع لأن الإحاطة لا تكون بشيء واحد »(٢)، بل بأشياء مجتمعة، ليتحقق شمول الخطيئة لقلب الكافر ولسانه وجوارحه، مع ملاحظة ما تفيده صيغة الجمع من إيذان بكثرة فنون كفرهم،

(١) الحجة لابن خالويه ٨٣ ، وفتح القدير ١/ ١٢٤.

(٢) روح المعاني ١/ ٣٠٧.

فالإحاطة من لوازم الحائط أو السرادق،أو هي كإحاطة العدو، فشبهت الخطايا به، ثم إن لازمه وهو الإحاطة جعل للخطايا، على أن بعض أهل العلم ذكر كلاما يحتمل أن تكون معه من التصريحية[١]. وقول الألوسي: « استحسنوا قراءة الجمع » لا يعني بالضرورة تفضيلها على قراءة الإفراد، بل يحتمل بقوة أن يكون مراده أن استحسانهم لقراءة الجمع لأنها تؤكد معنى الإحاطة.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا ﴾[الأحزاب: ١٤]، إذ قرأ الحرميان ﴿**لأتوها**﴾ بالقصر، وقرأها الباقون ﴿لَآتَوْهَا﴾ بالمد[٢]. بمعنى أعطوها، وقراءة الحرميين بمعنى جاؤوها، والاستعارة واردة في قراءة المد، وذلك أن إعطاء الفتنة ههنا « استعارة مكنية و تخييلية، شبه الفتنة بالأمر النفيس تهكماً، وإيقاع الإعطاء عليها تخييلية »[٣]. فتشبيه الفتنة بالشيء النفيس المحسوس الذي يقع عليه الإعطاء لازمه قرينة تخيلية (من التخيُّل لا من التخييل) وهي إثبات الإعطاء للفتنة مع أنه ليس في الفتنة مقابل لهذا اللازم لكن يُنسب لها على طريقة التخيل، وإنما قلنا "التخيُّل" دون "التخييل"، لأن كلام الله منزه عن التخييل، وإنما يكون تخيُّلٌ من المتلقي، إذ يتخيل للفتنة صفة الإعطاء تشبيها للمعقول بالمحسوس مع إثبات لازم المحسوس للمعقول، وهذه الطريقة في تسمية لازم المكنية "تخيُّلا" واجتناب مصطلح "التخييل" القصد منه التأدب مع

(١) التحرير والتنوير١/ ٥٨١.

(٢) كتاب الإقناع/ ٧٣٦.

(٣) حاشية القونوي١٥/ ٣٢٢.

كلام الله، والابتعاد عن أن يكون كلام الله يخيِّل للسامع. وهو السبيل الأسلم. والله أعلم.

وفي الآية احتمال أن تكون الاستعارة من التمثيلية وسيأتي بيانه، كما أنه مر في حديثنا وجه لهذه الآية يحملها على التصريحية. وهذا من ترافد معاني الآيات مع تعدد القراءات.

وقد جعل بعض أهل العلم من الاستعارة قوله تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات: ١٢] إذ قرأ حمزة والكسائي ﴿**بل عجبتُ**﴾ بضم التاء، على أن فعل التعجب صادر من الله تعالى، فقد جوز الشهاب الخفاجي « أن يكون استعارة مكنية و تخييلية كما في نحو: "لسان الحال ناطق" فيجعل تعالى كأنه لإنكاره حالهم يعدها أمراً غريباً ثم يُثبَت له العجب منها تخييلا »(١). وربما جعله بعضهم من المجاز المرسل، أو التمثيلية أو المشاكلة(٢). وذلك للتخلص من نسبة العجَب لله لما عرف عن العجب من أنه « روعة تعتري الإنسان عند استعظامه للشيء »(٣). تنزيها ممن قال بهذا أن ينسب لله ما لا يصح.

وقد غاب عن قائلي هذا أن التعجب الذي يقع من الإنسان لا يصح أن يناظر به التعجب الذي وصف الله به نفسه، إذ من الثابت عند أهل السنة أن الصفات التي

---

(١) حاشية الشهاب الخفاجي ٧/ ٢٦٤.

(٢) ينظر لذلك : حاشية الشهاب الخفاجي ٧/ ٢٦٤، وحاشبة القونوي ١٦/ ٢٣٦. وحاشية ابن التمجيد ١٦/ ٢٣٦.

(٣) الكشاف ٣/ ٣٣٦.

وصف الله بها نفسه مما يشابه لفظها لفظ صفات المخلوقين أنه لا يصح أن تمثل بصفة المخلوقين، ولا أن يحمل معناها على معنى صفات المخلوقين، لتنزهه سبحانه عن المثل والشبه في ذاته وصفاته.

فالصواب أن يُحمل التعجب في الآية على حقيقته، لأنه صفة أثبتها سبحانه لنفسه، ولا يجوز تكييفها أو تمثيلها ولا يجوز تشبيهها بتعجب المخلوقين، أو تعطيلها بنفي التعجب عنه تعالى بعد أن ثبت في هذه القراءة السبعية المتواترة الصحيحة عجبه سبحانه وتعالى، وهو عجب يليق بعظمته وجلاله، وقد ورد في الآيات الكريمة تعجب بالصيغة مثل قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧] وقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[البقرة: ١٧٥]، وقوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ﴾ [البقرة:٢٨] وقوله تعالى: ﴿كَيۡفَ يَكُونُ لِلۡمُشۡرِكِينَ عَهۡدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ﴾[التوبة: ٧] وقد حمل البيانيون الاستفهام في الآيتين السابقتين على التعجب.

ج- الاستعارة التمثيلية:

قدمنا أن الاستعارة التمثيلية من المجاز المركب التشبيهي وهي تعود للاستعارة التصريحية وإنما قدمنا الاستعارة بالكناية إتباعا للنظير نظيرَه لكونهما في المفرد، وهذه الاستعارة يحذف فيها المشبه من التركيب ويقام مُقامة المشبه به، حيث يكون التشبيه بين صورة مركبة، أي منتزعة من أمرين أو أكثر، وأخرى مثلها في التركيب. وعلى هذا يمكن أن تحمل الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ دُخِلَتۡ عَلَيۡهِم مِّنۡ أَقۡطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلۡفِتۡنَةَ لَأٓتَوۡهَا وَمَا تَلَبَّثُواْ بِهَآ إِلَّا يَسِيرٗا﴾[الأحزاب:١٤] على أنها من التمثيلية، وهو ما ذهب إليه القونوي إذ يقول: « استعارة تمثيلية، شُبِّهت الهيئة المنتزعة من

الفتنة وطلب اتباعهم فيها وإطاعتهم ومتابعتهم بالهيئة المنتزعة من أمر نفيس وطلب بذله »[١] ، وقد ورد من ذلك في القراءات قوله تعالى: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [البقرة : ٩]. قرأ الحرميان وأبو عمرو ﴿**يخدعون الله**﴾[٢]، والاستعارة تتحقق في القراءة الأولى ﴿ يُخَٰدِعُونَ ﴾ إذ تدل على المفاعلة وهي اشتراك فاعلين في فعل واحد، وابن عاشور يوافق صاحب الكشاف على أن « ﴿ يُخَٰدِعُونَ ﴾ استعارة تمثيلية تشبيها للهيئة الحاصلة من معاملتهم للمؤمنين ولدين الله، ومن معاملة الله إياهم في الإملاء لهم والإبقاء عليهم، ومعاملة المؤمنين إياهم في إجراء أحكام المسلمين عليهم، بهيئة المتخادعين »[٣].

والتمثيلية تساعد في فهم القراءة على وجه يحقق التنزيه للرب سبحانه، ومن ذلك ما جاء في توجيه القراءة في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ ﴾ [الزخرف: ١٩] ، حيث قرأ الحرميان وابن عامر ﴿**عند الرحمن**﴾ [٤]. بإضافة الظرف لاسم الله، ووجه والاستعارة التمثيلية . قول القونوي: « شبه الهيئة المأخوذة من الملائكة وقربهم من الله تعالى بحسب التجرد عن العلائق الجسمانية بالهيئة المنتزعة عن أشخاصٍ وقربهم من الملك العظيم بحيث تقبل شفاعتهم

(١) حاشية القونوي ١٥/ ٣٢٢.

(٢) كتاب الإقناع ٢/ ٥٩٧.

(٣) المصدر السابق، وانظر الكشاف ١/ ١٧٠.

(٤) المصدر السابق، وانظر الكشاف للزمخشري ١/ ١٧٠، حققه محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ، مطبعة البابي الحلبي، مصر.

ويخصهم بأنواع الكرامة، فاستُعمِل ما هو للمشبه به في المشبه»[١]. ومراد القونوي بقوله: «بحسب التجرد عن العلائق الجسمانية» هو تنزيه الله عن التشبيه بخلقه.

والذي نراه في مثل هذا التركيب أنه من الاستعارة التصريحية بتشبيه قرب الملائكة في المكانة وعظم منزلتهم عند الله بقرب المكان من الله، ثم استعمل المكان موضع المكانة، وذلك بأن يستعار الحسي للمعنوي. إظهاراً لعظيم منزلتهم عند الله، وهذا يؤيده أن من دخل في طائفة الأبرار فإنه يوصف بقربه من الله، ووصف الأبرار والأولياء بقربهم من الله كثر في القرآن والسنة الصحيحة. وهو تعبير يراد به بيان منزلة المقرب، يؤيد ذلك ما جاء في قول اللـه تعالى: ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾[النساء: ١٧٢] حيث وُصِف الملائكة بأنهم مقربون وذلك قرب منزلة بما لهم عند الله من حظ بسبب طاعتهم وخلوِّهم من علائق الذنوب، وكذلك فإن من البشر من يكون من المقربين، كما يتضح في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [الواقعة: ١١] . وهذا أولى من التمحل في توجيه الاستعارة التمثيلية. والله أعلم.

---

(١) حاشية القونوي ١٧/ ٢٩٨.

الخاتمـــــة

بعد هذه الوقفات مع آيات كريمة تعددت القراءة في مواضع منها، يجدر بنا أن نشير إلى أهمية القراءات القرآنية ومكانتها في الدرس البلاغي، فإن الوشائج قوية بين تعدد القراءات والبلاغة لأنهما من وجوه الإعجاز القرآني، ويتوجب على دارس البلاغة القرآنية أن يضع في اعتباره القراءات الواردة في أي آية يتعرض لدراستها، لأن كتاب الله لا تنقضي عجائبه، وفي كل آية مقاصد لا يصح أن يؤخذ ببعضها دون بعض، ولا أن يقلل من شأن شيء منها، لذلك فإن دراسة القراءات القرآنية لإظهار ما تدل عليه من وجوه بلاغية يعد غاية شريفة. كما لا يصح أن تسمى دراسة القراءات من الناحية البلاغية توجيهاً بلاغياً، لأن التوجيه في معنى تغيير الوجهة، فإن القراءة لها وجهة ثم وجهت بلاغياً خلاف تلك الوجهة، وهذا غير مناسب إطلاقاً، ثم إن التوجيه قد يعني إشكال المعنى وتعذر ظهوره إلا بحمله على ذلك التوجيه وهو مالا ينبغي أن توصف به القراءات وبخاصة القراءات المتواترة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أبرزها:

أولاً : أنه يكثر في المعاني المستظهرة من قراءتين في موضع واحد أن تتآزر وتتكامل ليكون كل منهما بسبب من الأخرى. فقد تؤديان معنيين لا غنى بأحدهما عن الآخر لأن القراءتين كليهما من كلام العلي الجليل فلا بد أن تكون كلّ منهما موافقة للأخرى.

ثانياً : أن الأمثل والأسلم عند ظهور معنيين في القراءتين ألا يفاضل بينهما، بل تُعد كل منهما نظيرة للأخرى في قيمتها البلاغية وحسنها وإن اختلفت الدلالة أو

وجهها فيهما.

ثالثاً : أن الغرض البلاغي في قراءة قد يسهم في وضوح غرض في قراءة أخرى، وهذا من إحكام النظم وإعجاز القرآن.

رابعاً : أن المجاز في القراءات القرآنية يحقق التنزيه لله تعالى وإثبات صفات الكمال له سبحانه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر

١) **الإبهاج في شرح المنهاج**، لعلي بن عبد الكافي السبكي الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢) **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرءان الكريم**، لقاضي القضاة أبي السعود محمد بن محمد العمادي ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت.

٣) **أسرا ر البلاغة**، للشيخ عبد القاهر الجرجاني، بتحقيق الشيخ محمود شاكر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ،مطبعة المدني بمصر.

٤) **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، لعصام الدين الحنفي، حققه وعلق عليه عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥) **الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال**، لناصر الدين بن المنير المالكي،مطبوع بحاشية الكشاف، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

٦) **الإيضاح في علوم البلاغة** للخطيب القزويني، تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي،الطبعة الخامسة١٤٠٣هـ، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٧) **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين الزركشي، حققه يوسف مرعشلي وصاحباه، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، دار المعرفة ، بيروت

٨) **التبيان في البيان** للحسين بن عبد الله الطيبي ، حققه الدكتور حسين زموط، الطبعة الأولى١٤١٦هـ، دار الجيل، بيروت

٩) **التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر.

١٠) **تلخيص مفتاح العلوم** للخطيب القزويني ، طبع مع شروح التلخيص ، دار الباز، مكة المكرمة.

١١) **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢) **حاشية الدسوقي على مختصر المعاني للسعد**(ضمن شروح التلخيص)، طباعة مكتبة الباز مكة المكرمة.

١٣) **حاشية السيد الشريف على المطول** ، للسيد الشريف على بن محمد الجرجاني، لم تحدد طبعته، ١٣١٠هـ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

١٤) **حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥) **حاشية القونوي على تفسير البيضاوي**، لإسماعيل بن محمد الحنفي، ضبطها وصححها عبد الله محمود عمر الطبعة الأولى١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت

١٦) **الحجة في القراءات السبع**، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ،مؤسسة الرسالة ، بيروت.

١٧) **خصائص التراكيب** للدكتور محمد أبو موسى، الطبعة الثالثة، لم يحدد، تاريخها، مكتبة وهبة، القاهرة.

١٨) **دراسات في أسلوب القرآن الكريم** للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، لم تحدد طبعته أو تاريخها، دار الحديث، القاهرة.

١٩) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، لأحمد بن يوسف الحلبي المعروف بابن السمين، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢٠) **دلائل الإعجاز** للشيخ عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه ، أبو فهر محمود محمد شاكر، الطبعة الثانية١٤١٠هـ، مطبعة المدني، القاهرة.

٢١) **روح المعاني** للشهاب الألوسي، دار إحياء التراث العربي، لم تحدد طبعته أو تاريخها، بيروت.

٢٢) **زاد المسير في علم التفسير** لأبي الفرج بن الجوزي، الطبعة الأولى١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣) **فتح القدير الجامع بين الدراية والرواية من علم التفسير**، لمحمد بن علي الشوكاني، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن كثير ، دمشق.

٢٤) **كتاب الإقناع في القراءات السبع،** تأليف أبي جعفر بن الباذش، حققه وعلق عليه الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢٥) **الكشاف للزمخشري** ، حققه محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ، مطبعة البابي الحلبي، مصر

٢٦) **المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع،** للدكتور عبد العظيم المطعني، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ مكتبة وهبة، القاهرة.

٢٧) **مدخل القراءات القرآنية في الإعجاز البلاغي،** للدكتور محمد إبراهيم شادي، غير محدد الطبعة ، ١٤٠٨هـ، مطبعة دار السعادة، القاهرة.

٢٨) **المطول في شرح تلخيص المفتاح** ، لسعد الدين التفتازاني، لم تحدد طبعته، ١٣٣٠هـ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

٢٩) **مفتاح العلوم** ،لأبي يعقوب السكاكي، لم تحدد طبعته، منشورات المكتبة العلمية الجديدة، بيروت.

٣٠) **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح** لا بن يعقوب المغربي (ضمن شروح التلخيص) طبع دار الباز بمكة المكرمة.

٣١) **النشر في القراءات العشر،** للحافظ أبي الخير محمد بن الجزري، غير محدد الطبعة والتاريخ، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٣٢) **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز،** لفخر الدين الرازي ، بتحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، المكتب الثقافي ، القاهرة.

فهرس الموضوعات